UNFPA حالة سكان العالم لعام 2023

8 مليارات نسمة وإمكانات لا متناهية:

قضية الحقوق والخيارات

في شـهر تشـرين الثاني/نوفمبر من عام 2022، تجاوز عدد سـكان العالم الثمانية مليارات نسـمة.

وحاليـاً، تبـدو أسـرتنا البشـرية أكبر مـن أي وقت مضى. ونعيشُ معـاً لفترةٍ أطول ونتمتَّع بصحـةٍ أفضـل من أيِّ فترةٍ أخرى من تاريخ البشـرية.

ومـع ذلـك، إنّ عالمنـا هـو أيضـاً عالمٌ مـن المخاوف وعدم اليقين. فقـد أوصلتنا التحدّيات مثـل تغيّـر المنـاخ والاضطرابـات الاقتصادية والنزاعات وجائحـة كوفيد-19 إلى مفترق طُرُق نقف فيه على مسـافة واحدة إمّا من التهديد بمسـتقبلٍ أسـوأ للبشـرية أو من الوعد ببناء مستقبلٍ أفضل.

فكيـف نفهـم هـذه التناقضـات ونبدأ حلّ مشـاكلنا الحالية الملحّة؟

ثمانية مليارات أقوى

في هذه اللحظة الديمغرافية البارزة، قد يبدو من السهل الاستنتاج أنّ الديناميات السكانية هي السبب الرئيسي للتحديات العديدة والمتداخلة التي يواجهها عالمنا.

فالبعض يلقي اللومَ على عددنا «الكبير جداً» باعتباره السبب لتضاؤل الموارد ونشوب النزاعات؛ في حين أنّ البعض الآخر يخاف من أن يؤدي انخفاض معدل الولادات إلى إفراغ الكوكب من الناس، مع بقاء عدد «قليل جداً» منّا للمحافظة على الحياة كما نعرفها.

هل هي قصةُ عالمٍ فيه عدد كبير جداً من الناس؟ أو قصة عالم فيه عدد قليل جداً من الناس؟

يبدو أنّ كِلا الخيارَين سيقودانِنا إلى طريقٍ واحدة – وهي طريق الخوف واللوم والتحكُّم.

ولكنّ الحقيقة هي أنَّ المشكلة ليست أبداً في عدد السكان.

فلنبدأ إذاً بالوقائع.

مشكلة العدد "الكبير جداً"

يرى المحذّرون بشأن السكان أنّ عالمنا يتعرَّض لاجتياح ويوشك على الانفجار. وقد أكّد السياسيون وخبراء الإعلام وحتى بعض الأكاديميين أنّ التحديات العالمية مثل عدم الاستقرار الاقتصادي وتغيّر المناخ والحروب على الموارد، تُعزى إلى التضخم السكاني – أي إلى الطلب المرتفع جداً والإمداد غير الكافي.

ويحتجّون بأنّ معدلات الولادات خارجة عن السيطرة ويوجّهون أصابع الاتهام إلى المجتمعات الفقيرة والمهمّشة التي طالما اتُّهمَت بإنجاب الأطفال بتهوّر وغزارة بالرغم من مساهمتها الضئيلة في قضايا معيّنة مثل التدمير البيئي.

وعليه، فإنّ هذه السردية تبالغ في تبسيط القضايا المعقّدة وتسبّب أذىً حقيقياً. والأهم من ذلك أنّها تصعِّب أيضاً مساءلة أولئك المسؤولين عن القضايا الحقيقية والطارئة التي نواجهها.

وفيما يلي الوقائع:

> 2/3: نسبة سكان العالم الذين يعيشون في أماكن ذات خصوبة دون مستوى الإحلال

> 72.8 عاماً: العمر المتوقع العالمي. تقود زيادة العمر المتوقع جزءاً كبيراً من النمو السكاني – وهو مدعاة سرور.

> 25 عاماً وأكثر: الفترة التي سيكون فيها ثلثا النمو السكاني كلّه مدفوعاً بالزخم الماضي، أي أنّه لن يتأثّر بتغييرات الخصوبة

> 10 في المائة: نسبة سكان العالم المسؤولين عن نصف جميع انبعاثات غازات الدفيئة. وبالتالي، من الخطأ الخلط بين ارتفاع الانبعاثات والنمو السكاني.

– – –

تغيير السرديّة

لا داعي لتبنّي السردية التي تعتبر أنّ جسم المرأة وخياراتها الإنجابية هي سبب "التضخم السكاني" وحلّه. فبدلاً من ذلك، يمكننا أن نصرّ على أنّ خياراتنا الفردية أساسية وأن نعتمد نهجَ العدالة الجنسية والإنجابية من أجل دعم جميع أشكال التقدّم البشري.

وهذا يعني الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والطاقة النظيفة والميسورة التكلفة، والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسَين، بدلاً من محاولة الحدّ من عدد السكان على كوكبنا.

مشكلة العدد "القليل جداً"

في حين أنّ عدد سكان العالم تضاعف أكثر من مرّتين في 50 سنة فقط، وأنّ معدل الخصوبة العالمي لا يزال حالياً أعلى ممّا يسمّى بـ "مستوى الإحلال" الذي يبلغ 2.1 ولادة لكل امرأة، تشير التقديرات إلى أنّ ثلثَي سكان العالم يعيشون في بلد أو منطقة ذات خصوبة دون مستوى الإحلال. ودفع هذا الأمر بالبعض إلى دقّ ناقوس الخطر بشأن "أزمة تناقص السكان".

ويحذّرون من أنّ استمرار تسجيل معدلات خصوبة منخفضة قد يؤدي إلى "انهيار" بلدان كاملة أو حتى البشرية بحد ذاتها.

وفيما يلي الوقائع:

> 1 : عدد المناطق العالمية (أوروبا) التي يُتوقَّع أن تسجّل تراجعاً في عدد السكان في الفترة بين عامَي 2022 و2050.

> سبعينات القرن العشرين: السنوات التي بدأت تسجّل فيها بلدانٌ عديدة معدلات خصوبة دون مستوى الإحلال. ومع ذلك، فإنّ أعداد السكان في معظمها لم يتراجع بفضل الهجرة الدولية.

> 5 إلى 2.3: انخفاض في متوسط الخصوبة العالمية منذ خمسينات القرن العشرين. 2.1: معدل الخصوبة العالمي المتوقع بحلول عام 2050

> ↑↓ : شيخوخة السكان هي نتيجةٌ طبيعية لزيادة طول العمر وتراجع معدلات الخصوبة، وهي عملية تحدث في جميع أنحاء العالم..

تغيير السرديّة

رغم المخاوف السائدة من أنّ قريباً سيصبح عدد السكان "قليلاً جداً" للمحافظة على اقتصاداتنا وخدماتنا ومجتمعاتنا، يقول الخبراء إنّ تراجع معدل الولادات لا يعني وقوع كارثة. فبدلاً من ذلك، هو علامات مميزة تشير إلى حدوث تحوُّل ديمغرافي.

وتشير التطوّرات، مثل زيادة العمر المتوقع وتراجع معدلات الخصوبة العالمية، إلى زيادة تحكّم الأفراد بحياتهم، ولا سيَّما النساء اللواتي أصبحْنَ قادرات على التحكّم بحياتهنّ الإنجابية – وإلى كيفية تحسّن نوعية الحياة مع الحصول على الحقوق والخيارات.

الحقوق والخيارات هي الأساس

إنّ حقّ كلّ فرد في اختيار عدد أطفاله وتوقيت كل ولادة والفترة الفاصلة بين ولادةٍ وأخرى بكلّ حريّة هو حقٌّ أساسي.

وبصفتنا مجتمعاً عالمياً، يجب أن نضمن القدرة على اتّخاذ القرارات المتعلقة بالصحة الصحة الجنسية والإنجابية من دون أي تمييز وإكراه وعنف.

ويجب أن تُتاح الخدمات التي تساعدنا في بلوغ الأهداف الإنجابية هذه ميسورة التكلفة ويمكن الوصول إليها وتفي بمعايير الجودة الدولية.

فهذه هي الأهداف التي يجب أن نسعى إلى تحقيقها – وليس هدف التأثير في معدلات الخصوبة أكانت مرتفعة أو منخفضة. والتدخلات في هذا الاتجاه ليست الحلّ لأنّ هذه المعدلات بطبيعتها ليست جيدة ولا سيئة. فمن خلال اتّباع النهج الصحيح، يمكن للمجتمعات الصامدة أن تزدهر مهما كان معدَّل الخصوبة لديها.

> الصمود الديمغرافي: جودة أو حالة وجود قدرة على التكيُّف والازدهار وسط التغيّرات الديمغرافية

> 44%: نسبة النساء اللواتي لديهنّ شريك في 68 بلداً واللواتي يُحرمْنَ من الاستقلالية الجسدية

– – –

كيف تشعر النساء حيال خياراتهنّ الإنجابية؟

للأسف غالباً ما يُحذَف عدد الأطفال الذي تريد النساء إنجابه من المحادثات بشأن معدّلات الولادات. وفي الواقع، غالباً ما لا يتطابق حجم الأسرة التي ترغب فيها المرأة مع خصوبتها الفعليّة.

ويُعزى هذا الأمر إلى السياسات التي تصعّب عن قصد أو عن غير قصد إعمالَ النساء حقوقهنّ وخياراتهنّ.

فعندما نصمّم سياسات سكانية تتجاهل ما يمكن أن يختاره الأفراد لأنفسهم، يتعرّض مجتمعنا بصحته وتمكينه للخطر برمّته. ولكي يتمتّع السكان بأقصى قدر من الصحة والتمكين من أجل المشاركة والابتكار والازدهار، يجب ضمان حقوق أفراده وخياراتهم.

طرح الأسئلة الصحيحة

لا يزال البعض يتساءل هل عدد سكّان العالم هو عند المستوى "الصحيح"؟ إنّ السؤال الذي ينبغي أن نطرحه لا ينطوي على ما إذا كان عدد السكان على الكوكب كبيراً جداً أو قليلاً جداً، وإنمّا على ما إذا كان الأفراد مزوّدين بوسائل تمكّنهم من الازدهار وإعمال حقوقهم الإنسانية الأساسية، بما فيها الحقّ في الاستقلالية الجنسية والإنجابية.

كما هو عليه، إنّ جزءاً من البشرية فقط يحصل على هذه الحقوق.

وفقط عندما نضمن هذه الحقوق للجميع نتمكّن من إطلاق العنان لإمكانات جميع الأشخاص من أجل الازدهار والتكيّف مع الحقائق المتغيّرة في عالمنا.

ويدعو تقرير حالة سكان العالم لهذا العام إلى بناء عالمٍ يختار فيه كلّ فرد آفاقه المستقبلية الإنجابية بحريّة – وهو عالم تكون فيه البلدان قادرة على بناء الصمود الديمغرافي من خلال التكيّف مع تغيّر السكان بدلاً من محاولة السيطرة عليه.

فالسكان هم كائنات بشرية من الناحية الأساسية. ويجب أن نبني مجتمعاتنا بطريقةٍ تلبّي احتياجات سكّاننا بما أنّهم يستمرّون بتسجيل تغيُّراتٍ حتمية. والنُّظُم هي أدوات تُستخدَم لخدمة البشرية، وليس العكس.

وهذه اللحظة تتطلّب منّا إدراكَ إمكانات جميع الأشخاص بشكلٍ يتيح لكل فرد، أياً كان نوعه الاجتماعي أو عرقه أو جنسيته أو إعاقته، فرصة المساهمة بإيجابية في مستقبلنا الجماعي – **مستقبل لجميع سكان العالم البالغ عددهم 8 مليارات نسمة، مستقبل غني بالإمكانات اللا متناهية.**

UNFPA

ضمان الحقوق والخيارات للجميع

www.unfpa.org/swp2023